

2015

‏11‏/03‏/1436

**عرض كتاب**

**نظم المعلومات المحاسبية**

تأليف الدكتور / **مصطفى صالح سلامة**

**دار البداية ( ناشرون وموزعون )**

**الطبعة الأولى**

**2010م / 1431 هـ**

عدد صفحات الكتاب ( 224 ) **صفحة**

عرض الطالبات

* **بشاير منصور العبيد 432202192**
* **خلود ابراهيم المسلم 431200034**
* **بشاير سليمان الشمسان 431202275**

### اشراف د . امال فودة

يحتوي كتاب نظم المعلومات المحاسبة تأليف مصطفى صالح سلامة على ثماني فصول وبيانها كالتالي :

* الفصل الأول : نظام المعلومات المحاسبية.
* الفصل الثاني : الإطار النظري للمحاسبة المالية
* الفصل الثالث : قائمة الدخل والمعلومات ذات العلاقة
* الفصل الرابع : مقدمة في معايير المحاسبة الدولية
* الفصل الخامس : تبويب معايير المحاسبة الدولية
* الفصل السادس : شركات الأموال
* الفصل السابع : الاندماج أو السيطرة بين الشركات
* الفصل الثامن : إعداد القوائم المالية الموحدة في حالة السيطرة ( غير الكاملة).

**الفصل الأول : نظام المعلومات المحاسبية :**

1-يعرف النظام الذي يجمع ويعالج بيانات العمليات وينشر المعلومات المحاسبية للأطراف المهتمة بنظام المعلومات المحاسبية.

2-مصطلحات أساسية تستند المحاسبة المالية إلى مجموعة من المفاهيم لتحديد وتسجيل وتصنيف وتفسير العمليات والأحداث المتعلقة بالوحدة الاقتصادية.

- الحدث : واقعة لها تبعات.

- العملية : حدث خارجي يتضمن تحويل أو تبادل ما بين وحدتين أو أكثر.

- الحساب : ترتيب نظامي يظهر أثر العمليات والأحداث الأخرى على أصل معين أو مطالبة معينة.

ما تمتلكه الوحدة الاقتصادية = ما على الوحدة الاقتصادية من تعهدات

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

الأصول في نهاية الفترة = الالتزامات في نهاية الفترة + رأس مال الأسهم في بداية الفترة + الأرباح المحتجزة في بداية الفترة – توزيعات الأرباح للعام + الإيرادات (المكاسب) للعام – المصاريف (الخسائر) للعام.

التغير في الأصول = التغير في الالتزامات + التغير في حقوق المساهمين.

4-القوائم المالية وهيكل الملكية (رأس المال) : يعرض كل من رأس مال الأسهم والأرباح المحتجزة في قسم حقوق المساهمين في الميزانية.

5-الدورة المحاسبية : هنالك عدد من الخطوات التي تتبعها الوحدات الاقتصادية لتسجيل العمليات وإعداد القوائم المالية وتسمى هذه الخطوات بالدورة المحاسبية.

**الانتقاد الموجه للفصل الأول:**

 بدأ الكاتب بمقدمة شاملة عن نظم المعلومات المحاسبية ويليها عدد من التمارين المتتالية بدون حلول وهذا هو موضع الانتقاد ، حيث أنه من الأفضل ذكر أمثلة بسيطة بعد كل مجموعة من الفقرات المترابطة مع بعضها محلولة بشكل واضح ومفهوم حتى يسهل على المتعلم المبتدئ فهم المحتوى وتكوين رؤية واضحة عن طريقة الحل والأسلوب المتبع.

**الفصل الثاني : الإطار النظري للمحاسبة المالية :**

1-كباقي العلوم والأنشطة الإنسانية تتأثر المحاسبة ببيئتها وتتضمن بيئة المحاسبة كل من المؤثرات والقيود (المحددات) والأوضاع الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية والتي تتغير من وقت لآخر.

2-إن أفضل تعريف للمحاسبة هو ذلك الذي يصف الخصائص الأساسية للمحاسبة وهي :

-تعريف (تحديد) وقياس وإيصال المعلومات المالية عن الوحدات الاقتصادية للمجموعات المهتمة. أما المحاسبة المالية فهي العملية التي ينتج عنها إعداد التقارير المالية عن المنشأة ككل لاستخدامها من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين.

3-تنبع أهمية وفائدة المحاسبة من مساعدتها في توزيع الموارد المحدودة بكفاءة. فمستوى معيشتنا يرتفع بازدياد كفاءة استخدامنا لتلك الموارد المحدودة.

4-يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى معلومات ملائمة وموثوقية. وللمساعدة في توفير هذا النوع من المعلومات المالية، يستخدم المحاسبون إطاراً نظرياً يرشدهم في المحاسبة والعرض المالي.

5-الإطار النظري يشبه الدستور، فهو نظام متكامل من الأهداف والأساسيات المترابطة والتي يمكن أن تؤدي إلى معايير منسجمة.

6-بدأ مشروع الإطار النظري للمحاسبة المالية في عام 1976م في الولايات المتحدة ومنذ ذلك التاريخ تم وضع ستة آراء محاسبية تشكل الإطار النظري.

7-الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعناصر القوائم المالية :

-كيف يقرر الشخص ماذا تحتوي القوائم المالية؟.

-كيف يتم اختيار الطريقة المحاسبية المقبولة؟.

-كيف يتم ترتيب هذه المعلومات في القوائم المالية؟.

**الخواص الفرعية للمعلومات المحاسبية :**

**-المقارنة :** المعلومات المتعلقة بمنشأة الأعمال قابلة للمقارنة مع معلومات منشآت الأعمال الأخرى.

**-الاتساق :** استخدام نفس المعالجة المحاسبية للأحداث المتشابهة.

**عناصر القوائم المالية :**

-الأصول (الموجودات). -الالتزامات (المطلوبات).

-الحقوق : حقوق الملكية المتبقية. -استثمارات المالكين.

-التوزيعات للمالكين.

-الدخل الشامل : التغير في صافي الأصول لوحدة خلال فترة معينة.

-الإيرادات : تدفقات داخلة أو تحسينات على الأصول.

-المصاريف : تدفقات خارجة أو استخدام لأصول أو استحقاق لالتزامات.

-المكاسب : زيادة في صافي الأصول.

-الخسائر : نقص في صافي الأصول ناتج عن عمليات خارجة عن النشاط الاعتيادي.

8-مفاهيم الاعتراف والقياس المحاسبي : الاعتراف بالعناصر والأحداث المالية وقياسها وعرضها من قبل النظام المحاسبي. ويجدر التركيز على فهم هذه المفاهيم بدلاً من التركيز على تصنيفها وتنظيمها.

**الفروض المحاسبية الأساسية لهيكل المحاسبة المالية :**

1-الوحدة الاقتصادية. 2-الاستمرارية.

3-وحدة النقد. 4-الفترة الزمنية.

**المبادئ المحاسبية الأساسية :**

1-التكلفة الخارجية : سعر الاقتناء وتستخدم لأنها موثوقة.

2-الاعتراف بالإيراد : ويتم عادة عندما يتحقق أو يكون قابلاً للتحقق.

3-المقابلة : يشير إلى أن الجهود (المصاريف) يجب أن تقابل (تطرح) من الإنجازات (الإيرادات) عندما يكون ذلك مقبولاً وعملياً.

4-الإفصاح التام : ويتضمن طبيعة وكمية المعلومات الظاهرة في القوائم المالية، بحيث أنها تعرض تفاصيل كافية تؤثر على قرار متخذ القرار.

**الانتقاد الموجه للفصل الثاني:**

ذكر الكاتب المعلومات على شكل نقاط رئيسية وفصل بعض هذه النقاط بطريقة التعداد أيضا بدون ضرب الأمثلة التي تساعد على فهم المحتوى وربطه بالواقع ، كمان استعان الكاتب بنوع مبسط من الخرائط الذهنية لشرح مستويات الاطار النظري للمحاسبة المالية والتعريف بالخواص المالية والتي لم تساعد على ربط المعلومات كما هو المفترض بسبب عدم احتوائها على الاشكال والأسهم المفترض استخدامها في مثل هذه الخرائط .

**الفصل الثالث: قائمة الدخل والمعلومات ذات العلاقة:**

1-تتمثل قائمة الدخل تقريراً يقيس نجاح عمليات المنشأة خلال فترة زمنية معينة.

2-يتفاجئ البعض عند معرفته بوجود أسلوبين لاحتساب الدخل. ويمثل الأسلوب الأول تعريف هيكس للدخل. فهيكس يعرف الدخل على أنه أكبر قيمة يمكن استهلاكها خلال فترة معينة من بقاء الثروة في نهاية الفترة كما كانت عليه في بداية الفترة.

3-تتضمن قائمة الدخل أربعة من العناصر الأساسية العشرة، وهذه العناصر في الإيرادات والمصاريف والمكاسب والخسائر. وتشمل الإيرادات أنواعاً كثيرة كالمبيعات والأتعاب والفائدة وتوزيع الأرباح والإيجار. كذلك تشمل المصاريف أنواعاً كثيرة كتكلفة البضاعة المباعة، والاهتلاك، والفائدة والإيجار والرواتب والأجور والضرائب.

4-تعد قائمة الدخل أما بخطوة واحدة نصل من خلالها إلى رقم الدخل، أو بخطوات متعددة نصل في نهايتها إلى رقم الدخل فقائمة الدخل المعدة بأسلوب الخطوة الواحدة تتضمن قسمين فقط، الأول للإيرادات وينتهي بمجموع الإيرادات والثاني للمصاريف وينتهي بمجموع المصاريف.

5-في بعض الدول لا تعرض قائمة الدخل جميع المكاسب والخسائر، وإنما يتم عرضها في قسم حقوق المساهمين في الميزانية.

6-لاعتبار العملية غير مستمرة يجب أن تكون الأصول ونتائج العمليات والأنشطة المتعلقة بالعملية غير المستمرة مميزة بوضوح وبشكل مادي وتشغيلي عن الأصول ونتائج العمليات والأنشطة الأخرى للمنشاة.

7-تشمل المكاسب والخسائر غير العادية البنود غير العادية أو غير المتكررة. وتعرض إذا كانت غير هامة نسبياً، مع البنود العادية المتكررة.

8-تحدث التغيرات في المبادئ المحاسبية في الواقع العملي كثيراً. ومن انواعها قيود التصحيح وقيود التسوية التي تجريها معظم المنشآت.

9-تقع التقديرات في صلب العملية المحاسبية. فالعمر الإنتاجي للأصول تقديري وقيمة الخردة تقديرية، والديون المشكوك في تحصيلها مقدرة، وبالتالي يتم عكس أثر التغير في التقديرات على الفترة التي تم فيها التغير.

10-كما لاحظت سابقاً بعد البنود تعرض صافية من ضريبة الدخل. وهذه محاولة لربط ضريبة الدخل بمصدر الضريبة إذا كان ذلك ممكناً.

11-يجب عرض حصة السهم من الأرباح في قائمة الدخل. وكذلك يجب أن تعرض حصة السهم من الأرباح بشكل منفرد لكل من العمليات غير المستمرة.

12-يزيد الدخل من الأرباح المحتجزة وتخفض الخسارة من الأرباح المحتجزة، ويخفض كل من توزيعات الأرباح النقدية وتوزيعات الأسهم المجانية من الأرباح المحتجزة.

13-رغم أن الأسلوب الشائع هو الأسلوب الشمولي في عرض بنود قائمة الدخل إلا أنه أحياناً لا تعرض بعض البنود المتعلقة بالدخل في قائمة الدخل.

**الانتقاد الموجه للفصل الثالث:**

ايضا في هذا الفصل اتبع الكاتب نفس الاسلوب المستخدم في الفصل الاول حيث ذكر مقدمة شاملة يليها عدد من التمارين بلا حلول دون ذكر امثلة مبسطه لتساعد القارئ او المتعلم على استيعاب المعلومات بشكل افضل خصوصا ان الكتاب مقدم للمبتدئين في المحاسبة.

**الفصل الرابع : مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية :**

يتضمن هذا الفصل نبذة تاريخية عن معايير المحاسبة الدولية وتطرق المؤلف إلى

 أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية منها

أ- إعداد وإصدار معايير محاسبية لتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية في مختلف أقطار العالم.

ب- العمل المستمر والدائم على تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة المستخدمة في الأقطار المختلفة.

ج- العمل بوجه عام على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية وتعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية من أنشط الهيئات الدولية في هذا المجال.

وأوضح المؤلف العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والنظم المحلية

وأنه في الواقع تتحكم الأنظمة المحلية في كل بلد بدرجات متفاوتة في المبادئ المحاسبية والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية. إلا أن معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية لا تتجاوز تلك الأنظمة المحلية حيث أن أراء اللجنة ما هي إلا توصيات لا تنطوي على أي سلطة مباشرة أو تتجاوز السلطة المحلية.

وأيضا عدد الهيئات الاستشارية المعاونة للجنة معايير المحاسبة الدولية منها ما يلي

- الغرفة الدولية للتجارة. - المنظمة الدولية لهيئات البورصة. - هيئة المصارف الدولية. - هيئة المحماة الدولية. - البنك الدولي. - مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي. - المفوضية الأوربية. - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (كمراقب). - الاتحاد الدولي لحرية التجارة والاتحاد الدولي للعمل.

وشرح المؤلف كيفية وضع معايير المحاسبة الدولية في عدد من الاجراءات وفي نهاية الفصل قائمة بمعايير المحاسبة الدولية حتى مارس 2003 .

**النقد الموجه للفصل الرابع :**

جدول المعايير المحاسبية الدولية المرفقة في هذا الفصل قديمة منذ 2003 ومن الممكن ان يكون قد طرأ تحديث لها حتى تاريخ طبعة الكتاب 2010 مما قد لا يفيد القارئ في الوقت الحالي الا فائدة محدودة .

**الفصل الخامس : تبويب معايير المحاسبة الدولية :**

يضمن هذا الفصل تبويب المعايير طبقاً للأساس النوعي وطبقا لنوع القوائم المالية وطبقا للوظيفة المحاسبية :

وفقاً لتبويب المعايير طبقا للأساس النوعي يتم تصنيف المعايير المحاسبية طبقاً لنوع كل معيار أي تبويب المعايير حسب إصدارها فنجد المعيار الأول دولي والخاص بعرض القوائم المالية ثم المعيار الثاني الدولي المخزون وهكذا وفي هذه الحالة فإننا يكون لدينا (41) معيار أصدر حتى 2002م وإن كان الرقم الفعلي لهذه المعايير هو (34) معيار وذلك بعد استبعاد بعض المعايير من القائمة أو إعادة دمج مجموعة من المعايير المحاسبية في معيار واحد.

أما تبويب المعايير طبقاً لنوع القوائم المالية فإنه يمكن إعادة تبويب المعايير المحاسبية طبقاً لنوع القائمة المرتبطة بها وفي هذا الصدد فإن المعايير يمكن تقسيمها طبقاً للمجموعات التالية :

أ-الميزانية (المركز المالي).

ب-قائمة الدخل.

ج-قائمة التدفقات النقدية.

أما تبويب المعايير طبقاً للوظيفة المحاسبية حتى وقت قريب كان ينظر للوظائف المحاسبية على أنها تقتصر على وظيفتي القياس والإفصاح حيث يشير القياس إلى التعبير الكمي عن المعاملات الاقتصادية والتي تحدث بين المنشأة والغير في وحدات قياس كمية بينما يشير الإفصاح إلى الكشف عن نتائج المعلومات المالية وذلك في القوائم المالية المنشورة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتنوعة. إلا أن معايير المحاسبة الدولية أضافت وظيفة ثالثة للمحاسبة ترتبط بالعرض وتعني في أي مكان ضمن القوائم المالية سوف يتم عرض المعلومات المالية هل هو ضمن الأصول المتداولة أو الأصول غير المتداولة؟ هل باعتبارها أداة حق ملكية أو أنها التزام مالي؟ هذه هي الوظيفة الثالثة للمحاسبة.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن هناك وظائف محاسبية ثلاثة هما العرض، الإفصاح، القياس، وبناء على هذه الوظائف يمكن إعادة تبويب معايير المحاسبة الدولية كما يلي :

-المعايير المحاسبية المرتبطة بوظيفة العرض.

-المعايير المحاسبية المرتبطة بوظيفة الإفصاح.

-المعايير المحاسبية المرتبطة بوظيفة القياس.

**النقد الموجه للفصل الخامس :**

يؤخذ على الباحث في هذا الفصل انه لم ينظم طريقة سرده للمعايير بشكل لا يشتت القارئ بحيث لو انه استخدم الجداول والايضاحات الهامشية او خرائط ذهنيه شامله لكان اسهل في توصيل المعلومات لذهن القارئ .

**الفصل السادس : شركات الأموال :**

ركز المؤلف في هذا الجزء على شركة المساهمة وأن شركات الأموال هي الشكل الغائب الواسع الانتشار سواء إقليمياً أو عالمياً، ويتميز هذا النوع من الشركات بالقدرة على تجميع قدر كبير من المال.

وتطرق إلى مميزات شركات الأموال بأن لها شخصية قانونية مستقلة عن شخصية ملاكها، بمعنى أنه بمجرد تكوين الشركة تصبح شخصاً معنوياً مستقلاً عن شخصية ملاكها، ولا تهتم بأشخاص الشركاء، ولا تتأثر بما يحدث للملاك.

كما تتميز شركات الأموال بمزايا عديدة أخرى لعل أهمها :

1-حملة الأسهم في شركات الأموال مسئوليتهم محدودة بقدر ما يقدموه من أموال لامتلاك الأسهم.

2-قابلية الملكية في الأسهم للتحويل من شخص إلى آخر دون أن يؤثر ذلك على نشاط واستمرارية الشركة.

3-فصل الإدارة عن الملكية وإمكانية تطبيق مبادئ الإدارة العلمية للإمكانات الكبيرة المتوفرة لديها.

وتناول أقسام الشركات و هي :

1- شركات التوصية بالأسهم.

2 - الشركات ذات المسئولية المحدودة.

3- شركات المساهمة.

وشرح المؤلف تكوين شركة المساهمة وكيفية تأسيسها وماهي مسئوليات المؤسسون ومسؤوليات الجمعية العمومية للمساهمين .

أنواع رأس المال في الشركة المساهمة :

1. رأس المال المصرح به
2. رأس المال المصدر والمدفوع

وتناول حقوق الملكية في الشركات المساهمة وحقوق حملة الأسهم العادية .

حقوق حملة الأسهم في شركات المساهمة :

1- حرية بيع أسهمه في أي وقت يشاء.

2- يتمتع بأولوية عند تخصيص الأسهم المصدرة من الشركة لزيادة رأسمالها.

3- عند تصفية الشركة يكون له الحق في الحصول على حصة من فائض التصفية، تقابل نسبة حيازته للأسهم.

4- له حق التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للشركة بقدر عدد الأسهم التي يمتلكها.

**النقد الموجه للفصل السادس :**

عنوان الكتاب "نظم المعلومات المحاسبية" يختلف تمما عن عنوان محتوى الفصل السادس بحيث ان الفصل يركز على شركة المساهمة و شركات الأموال وتقسيمها وهذا الموضوع يخرج عن نطاق نظم المعلومات المحاسبية ، مع الإشارة أن هذا الفصل تميز بسيل من المعلومات المسرودة بشكل متسلسل ويسير .

**الفصل السابع : الاندماج أو السيطرة بين الشركات :**

الفروق المميزة بين الاندماج والسيطرة :

أولاً : الاندماج :

يعني المزج الكامل بين شركتين : الشركة الدامجة والشركة المندمجة، وينتج عن عملية الاندماج تلاشي الصفة القانونية للشركة المندمجة.

ويتم الاندماج بين شركة قائمة أو شركة مكونة حديثاً بحيث يكونان معاً شركة جديدة.

-اندماج شركة مع شركة قائمة.

-اندماج شركة ( أو أكثر ) وتكوين شركة جديدة.

الأسباب والعوامل الرئيسية للاندماج :

1-الاستفادة من الكفاءات الإدارية والخبرات الفنية.

2-لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في عمليات التصنيع والتسويق داخلياً وخارجياً.

3-التوسع السريع لتحقيق النمو، وتنويع المنتجات.

4-الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تتمتع بها الشركة المندمجة.

أشكال الاندماج :

1-الدمج الكامل القانوني.

2-الدمج بتأسيس شركة جديدة.

3-الدمج بشراء أسهم الشركة المندمجة بهدف السيطرة.

ثانياً : السيطرة :

مبررات السيطرة :

1-قيام علاقات بين الشركتين (القابضة والتابعة) على أساس تبادل المنافع.

2-تكوين مجموعة اقتصادية سعياً لتحقيق وفورات ضريبية.

3-إنشاء فروع للشركة القابضة يزاول كل منها فرعاً من فروع النشاط، مع الاحتفاظ بالسيطرة على النشاط الكلي للمجموعة.

4-الاستفادة من تنوع أوجه النشاط بين شركات المجموعة الاقتصادية والإنتاج الكبير وتشغيل الطاقات المتاحة.

أشكال السيطرة :

-السيطرة المباشرة. -السيطرة غير المباشرة.

شروط إعداد القوائم المالية الموحدة :

1-وجود التجانس بين أنشطة كل من الشركتين القابضة والتابعة.

2-استمرار السيطرة من الشركة القابضة بمعنى ضرورة حيازة الشركة القابضة باستمرار على أكثر من 50% من الأسهم العادية الخاصة بالشركة (أو الشركات) التابعة.

3-أن يكون تاريخ إقفال السنة المالية (المحاسبية) في تاريخ واحد.

4-أن تكون القواعد والأسس والطرق المحاسبية المطبقة بين الشركتين، لإعداد الحسابات الختامية وقوائم المركز المالي متوقفة بين الشركتين (القابضة والتابعة).

نظريات تبرر ضرورة إعداد القوائم المالية الموحدة :

1-نظرية الشخصية الاعتبارية.

2-نظرية المشاركة بالتضامن.

3-نظرية القوائم الإحصائية.

**النقد الموجه للفصل السابع :**

نقد هذا الفصل مماثل للنقد الموجه للفصل السادس حيث تطرق الى الاندماج أو السيطرة بين الشركات وهذا الموضوع لا يهم الباحث في نظم المعلومات المحاسبية بحيث انه رغم هذا فقد أسهب في التحدث عنها واخذ حيزا كبيرا من الكتاب .

**الفصل الثامن : إعداد القوائم المالية الموحدة في حاله السيطرة غير الكاملة :**

تحدث الكاتب انه يوجد نظريتان للمحاسبة عن حقوق الأقلية في القوائم المالية الموحدة هما :

اولا :نظريه الشركة القابضة واثرها على القوائم المالية الموحدة :

ويقوم مفهوم هذه النظرية على اعتبار حقوق الملكية او صافي الاصول تكلفه الاستثمار المقدمة من الشركة القابضة للشركة التابعة واعتبار القوائم المالية الموحدة كامتداد لقوائم الشركة القابضة وفي حال الحيازة غير الكاملة فان النظرية تعتبر حقوق الأقلية بمثابه التزام على الشركة القابضة .

ثانيا : نظريه الوحدة واثرها على القوائم الموحدة:

يقوم مفهوم هذه النظرية على اعتبار عمليه السيطرة اندماج بين المصالح او الحقوق ولا تعتبر قائمه المركز المالي الموحدة امتداد لقوائم الشركة المسيطرة لمستثمره وينظر اليها وكأنها معده لوحده اقتصاديه تتضمن فئتين من المساهمة :

الاولى: هي الأغلبية المسيطرة

والثانية: هي الأقلية من حيث حيازة الاسهم

الاجراءات المحاسبية لأعداد قائمه المركز المالي الموحدة في حاله وجود حقوق اقليه:

وتتم معالجه 3 حالات عند اعداد قائمه المركز المالي الموحدة

الحالة الاولى :تكلفه الاستثمار للشركة القابضة تتساوى او تتعادل مع صافي حقوق المساهمين في الشركة التابعة .

الحالة الثانية : تكلفه الاستثمار للشركة القابضة اكبر من صافي حقوق المساهمين في الشركة التابعة .

الحالة الثالثة : تكلفه الاستثمار للشركة القابضة اقل من صافي حقوق المساهمين في الشركة التابعة .

**النقد الموجه للفصل الثامن :**

كثره الأمثلة والحالات العملية في هذا الفصل بشكل مبالغ فيه اكبر من اللازم وبتنسيق عشوائي متداخل يشتت من انتباه القارئ واكثر تفصيلا من المعلومات النظرية .

لكن يشار الى انه اورد حلولا لهذه الأمثلة وارشادات لخطوات الحل .

 **الانتقاد الشامل لكافة فصول الكتاب :**

**تناول الكتاب نظم المعلومات المحاسبية من المدخل النوعي و هو المدخل وفقا نظم المحاسبة المالية و محاسبة شركات الاموال و و المحاسبة المتقدمة و المحاسبة الدولية و يلاحظ**

تنسيق الكتاب جيد بشكل عام إلا أنه :

* لم يحتوي الكتاب على الألوان التي تضفي مظهراً جذاباً لائقاً حيث من الاجمل لو كان لكل وحدة لون تتميز به لاسيما أن للألوان تأثيراً إيجابياً للنفس **.**
* لم يحتوي الكتاب على فهرس لمحتويات كل فصل حتى يتسنى للقارئ اختيار الصفحة التي تحتوي على الموضوع الذي يريده بالتحديد.
* موضوع الكتاب يحتاج لصور تزود القارئ بمعرفه اوضح ، الا ان الكاتب لم يرفق أي صورة .
* هناك قفزات بين المواضيع المدرجة في الكتاب بشكل غير متناسق.
* لم يحتوي الكتاب اطلاقا على مقدمه تختصر محتوى الكتاب بشكل عام .
* **:D**